المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 08-10-2006 العـــدد : 2200
الصفحـات : 23 المسلسل : 147

في الأزمات نثمن الحلول ونبحث عن الأسباب

في كل قضية نواجهها في حياتنا اليومية يتصدى لها خادم الحرمين بقرارات استراتيجية سريعة لمعالجة القضية التي يعاني منها شعبه والقضايا عديدة والقرارات الإيجابية أكبر فقضية المياه تصدى لمعالجتها عن طريق قرارات إيجابية على رأسها إنشاء شركة المياه الوطنية وإنشاء محطة تحلية جديدة في جدة وتطوير الطاقة الاستيعابية للمحطة رقم (2) في جدة، وفي قضية أزمة الكهرباء تصدى لها خادم الحرمين بقرار استراتيجي آخر وذلك بأمره وزارة المالية بتدبير قرض حكومي طويل المدى لتغطية احتياجات توليد الطاقة الكهربائية في المملكة وفي قضية ضعف الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية أمر خادم الحرمين الشريفين بالمنح الجامعية للدراسة في الجامعات والكليات الأهلية السعودية وسبقها بقراره لبعثات الملك عبدالله خارج الوطن وقبل ذلك أصدر خادم الحرمين الشريفين قراراً بإنشاء مجموعة من الجامعات الحكومية في مختلف مناطق المملكة وذلك لتغطية الاحتياج ومواجهة الطلب الكبير لدخول الجامعات الحكومية وهي قرارات استراتيجية لها بعد علمي واجتماعي كبير جداً، وفي قضية معاناة الطلبة المبتعثين في الخارج من ضعف المخصصات أمام ارتفاع مستوى المعيشة في البلاد المبتعثين إليها أصدر خادم الحرمين الشريفين قراراً بزيادة مخصصاتهم بنسبة 15٪ وفي قضية معاناة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات من ضعف رواتبهم ومميزاتهم مقارنة بزملائهم في القطاع الخاص وفي الدول المجاورة، مما تسبب في خروج العديد منهم من الجامعات وامتناع العديد من المبتعثين عن تكملة دراستهم إلى درجة الدكتوراه ومع قرب موعد تقاعد العديد من الدكاترة القدامى فإن ملامح الأزمة ستظهر ونتوقع في القريب العاجل منحة خادم الحرمين الشريفين بالزيادة المنتظرة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وفي مجال قضية مرض (حمى الضنك) أصدر خادم الحرمين قراراته الاستثنارية لجميع الأجهزة المعنية لمكافحة المرض بسرعة فائقة وتم رصد مبالغ ضخمة لمعالجتها، وفي مجال قضية معالجة البطالة كان لخادم الحرمين الشريفين قرار أساسي لعب دوراً كبيراً في تخصيص آلاف الملايين لتدريب وتأهيل الشباب السعودي ليكون قادراً على العمل في القطاع الخاص.

هذه أمثلة من قضايا وأزمات واجهتنا في السنوات القليلة الماضية أوضحت فيها ردة فعل القيادة في بلادنا لمعالجتها وهي مقدمة موضوع مقالتي اليوم التي سأوضح فيها نقطتين أساسيتين: الأولى: وهي أن القيادة السعودية حريصة كل الحرص على التجاوب السريع لمعالجة الأزمات التي عانى منها المواطنون والمقيمون في المملكة مهما كلفها الأمر ومهما كانت التكاليف المالية وهو أمر يطمئننا ويزيدنا ثقة في قدرة قيادتنا على معالجة الأزمات التي نواجهها. أما النقطة الثانية في موضوع مقالتي اليوم هي أن هناك قضية كبرى في بلادنا وهي قضية التخطيط أولاً والاعتمادات المالية ثانياً وقد يضاف إليهما قضية ضعف قدرة القيادات الإدارية التنفيذية في معالجة الأزمات.

إن التخطيط في بلادنا يحتاج إلى إعادة تخطيط، والخطط في بلادنا تحتاج إلى إعادة تقييم والبحث عن أسباب عدم تنفيذها كما هو مخطط لها. وإذا فرضنا أن الخطط أعدت جيداً من مسؤولي وزارة التخطيط إلا أننا نجدها على أرض الواقع أثبتت عدم قدرتها على معالجة القضايا والأزمات التي واجهتنا في الماضي أو التي نواجهها حالياً أو قد نواجهها مستقبلاً لا قدر الله. ومن يطلع على بعض تقارير وزارة التخطيط يلاحظ أن الوزارة تعاني من ضعف الإمكانيات وقلة الخبرات وضعف الميزانيات والاعتمادات الخاصة بالوظائف المتخصصة مما يضع وزارة التخطيط في موقف ضعيف جداً، هذا بالإضافة إلى عدم تعاون العديد من الوزارات في إعطاء البيانات

> **إن الأزمة الحقيقية في بلادنا هي أزمة تخطيط جيد وأزمة اعتمادات مالية لمشاريع الخطط المعتمدة، ولن تنجح الخطط مهما أبدع المخططون إذا كانت تفتقر إلى الاعتمادات المالية لتنفيذها...**

والمعلومات الدقيقة التي تساعد المخططين أن يضعوا الخطط الجيدة، وفي نهاية المطاف ترجع المشكلة الحقيقية إلى الاعتمادات المالية في ميزانية وزارة التخطيط لتوفير الخبراء والمتخصصين للوزارة وهذه جزء من المشكلة ويبدو لي أن المشكلة الحقيقية تحتاج إلى بحث دقيق ودراسة تفصيلية لمعرفة أسبابها فالأزمات والقضايا التي عشناها ونعيشها تحتاج إلى حلول سريعة وقد قام بهذا ولي الأمر بقراراته الإيجابية أما الحلول الجذرية فتحتاج إلى التعرف على المسببات التي أوصلتنا إلى الأزمة، ودفعتنا إلى البحث عن الحلول العاجلة، وهذا يدفعني اليوم إلى الطلب من ولي أمرنا بتشكيل لجنة محايدة للتحقيق في أسباب الأزمات والتعرف على الجهة التي تسببت في الأزمة ثم معالجة الأخطاء والمخطئين لئلا تتكرر الأزمات. فمثلاً قضية المياه تتطلب فتح ملف المياه في مدينة جدة لنتعرف على جذور المشكلة، ونتساءل هل السبب هو عدم وجود الاعتمادات المالية لإنشاء محطات تحلية جديدة والذي عالجه قرار

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 08-10-2006 العـــدد : 2200
الصفحـات : 23 المسلسل : 147

عبدالله صادق دحلان*

لك الأخير أو عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية لمعالجة شكلة شبكة المياه رغم أن تشخيص مشكلتها كان قديماً ؟ لنسأل هل الوزارة المعنية بالمياه كانت لديها خطط لتوفير لياه آخذة في الحسبان الزيادة السكانية، ولماذا لم تنفذ ذه الخطط ؟ ولماذا لا يفتح ملف محطة الشعيبة ونتعرف ـن المسؤول أو الوزارة المسؤولة وراء تأخر إنشاء لمحطة؟ وهل ما يقال صحيح أن السبب هو عدم اعتماد بنود) الميزانية لإكمالها ولنتساءل لماذا تأخر إنشاء مشروع يصال مياه الشعيبة إلى جدة ؟ وأيضاً بالنسبة لأزمة لكهرباء لماذا نكتفي بالحلول فقط ولا نبحث عن أسباب لأزمة الحقيقية رغم أن الجميع يعرفها وهي عدم توفر لتمويل اللازم لمشاريع الطاقة الكهربائية الجديدة التي خطط لها شركة الكهرباء السعودية.

وهنا نطرح السؤال (إذا كانت شركة الكهرباء لسعودية شركة مملوكة بنسبة 90٪ للدولة تقريباً أليس لدولة هي الأولى في تمويل مشاريع الشركة من صناديق لاستثمار المملوكة لها ؟) وهو تمويل لشركة حكومية تقدم خدمة أساسية لشعب المملكة وللتنمية الاقتصادية فيها، مع لعلم بأن التمويل بهذه المشاريع في هذه الشركة مضمون كل المعايير؟ في الوقت الذي امتنعت فيه البنوك التجارية الإسلامية عن تمويل الشركة بحجة تجاوزها السقف لائتماني.

وهذا يدفعني لإثارة تساؤلات أخرى مثل (لماذا لم يسمح لبعض الصناديق أو المؤسسات مثل مؤسسة لتأمينات الاجتماعية أو مؤسسة التقاعد بتمويل الشركة عن طريق قروض مضمونة من وزارة المالية عوضاً من أن تقوم مؤسسة النقد باستثمار آلاف الملايين الخاصة بالتأمينات والتقاعد في صناديق دولية وفي بنوك دولية تحت شراف وإدارة مؤسسة النقد ؟) أليس الأولى أن تستثمر هذه البلايين في قروض أو سندات أو أسهم ممتازة في شركة الكهرباء أو الشركة الوطنية للمياه؟ ألم يكن قرار ولي الأمر الأخير بإقراض شركة الكهرباء من أحد الصناديق الحكومية حلاً كان بالإمكان أن تفكر فيه وزارة المالية قبل الأزمة عوضاً عن الانتظار حتى تكون الكارثة ثم يصدر الأمر الملكي لمعالجة الأزمة وعندها تكون التكلفة للحلول العاجلة عالية إلى حد ما وقد تصل إلى أضعاف قيمتها الطبيعية أحياناً؟.

إن الأزمة الحقيقية في بلادنا هي أزمة تخطيط جيد وأزمة اعتمادات مالية لمشاريع الخطط المعتمدة، ولن تنجح الخطط مهما أبدع المخططون إذا كانت تفتقر إلى الاعتمادات المالية لتنفيذها. وإذا لم تعالج هذه القضية فالأزمات ستتكرر والحلول العاجلة ستكون هي الوحيدة ولكنها مكلفة جداً.

* كاتب اقتصادي سعودي
dahlan@alwatan.com.sa